

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

التصحيح من الأسماء والألفاظ غير مقتصر على الحديث ثم أفرد منه كتابا يته يتعلق بأهل الأدب وهو ما يقع فيه التصحيح من ألفاظ اللغة والشعر وأسماء الشعراء أو الفرسان وأخبار العرب وأيامها ووقائعها وأماكنها وأنسابها ثم آخر فيما يختص بالمحدثين من ذلك غير متقيد بما وقع فيه التصحيح فقط بل ذكر فيه ما هو معرض لذلك وفي بعض المحكي مما وقع لبعض المحدثين ما يكاد اللبيب يضحك منه .

وكذا صنف في الخطابي وابن الجوزي لا لمجرد الطعن بذلك من أحد منهم في واحد ممن صف ولا للوضع منه وإن كان المكثّر منه ملوما والمشتهر به بين لانتقاد مذموما بل إثارا لبيان الصواب وإشهارا له بين الطلاب ولهذا لما ذكر الخطيب في جامعه أنه عيب جماعة من الطلبة بتصحيحهم في الأسانيد والمتون ودون عنهم ما صفوه قال وأنا أذكر بعض ذلك ليكون داعيا لمن وقف عليه إلى التحفظ من مثله إن شاء الله لا سيما وينبغي لقاريء الحديث أن يتفكر فيما يقرؤه حتى يسلم منه وقول العسكري إنه قد عيب بالتصحيح جماعة من العلماء وفضح به كثير من الأدباء وسموا الصحفية ونهى العلماء عن الحمل عنهم محمول على المتكرر منه ذلك وإلا فما يسلم من زلة وخطأ غلا من عصمة الله والسعيد من عدت غلطاته .

قال الإمام أحمد ومن يعرى عن الخطأ والتصحيح والإكثار منه إنما يحصل غالبا للأخذ من بطون الدفاتر والصحف ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك ومن ثم حص الأئمة على تجنب الأخذ كذلك كما سلف في الفصل الخامس من صفة رواية الحديث ويعلم أن اشتقاقه من الصحيفة لأن من ينقل كذلك ويغير يقال إنه قد صف أي قد روى عن الصف فهو مصحف ومصدره التصحيح .

ثم إنه يقع تارة إما في المتن كما اتفق لأبي بكر الصولي حيث